

## نشرة صحفية

### حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **25 أيلول/سبتمبر 2019**، الساعة **17/00** بتوقيت غرينتش (الساعة **13/00** بتوقيت نيويورك، **19/00** بتوقيت جنيف، **22/30** بتوقيت نيودلهي، **2/00 - 26** أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2019/28\*

Original: English

## ارهاصات تباطؤ الاقتصاد العالمي تكشف أن حالة المديونية الحرجة هي أكبر خطر على الاستقرار الدولي

جنيف، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ - يبحر الاقتصاد العالمي نحو مياه مضطربة، إذ بات التراجع في عام ٢٠٢٠ خطراً واضحاً وقائماً الآن، حسبما جاء في **تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٩** الصادر عن الأونكتاد اليوم.

إشارات الإنذار تتسلط على التوترات التجارية وتقلبات أسعار صرف العملات ومديونية الشركات وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق وانعكاس منحنيات العوائد، ولكن لا يوجد ما يدل على أن صناعات السياسات مستعدون لمواجهة العاصفة المقبلة.

ويدعو التقرير إلى التركيز على زيادة فرص العمل والأجور والاستثمارات العامة لتحل محل هوس صناعات السياسات بالبورصات وأسعار الأوراق المالية والإيرادات ربع السنوية وثقة المستثمرين.

وفي أحسن الأحوال، يتوقع التقرير أن ينخفض معدل النمو العالمي إلى 2.3 في المائة في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع معدل ٣ في المائة في عام ٢٠١٨. إلا أن عدة اقتصادات ناشئة كبيرة تشهد بالفعل تراجعاً (الشكل ١) بينما تدنو بعض الاقتصادات المتقدمة (بما فيها ألمانيا والمملكة المتحدة) من التراجع الخطير.

ويؤكد تباطؤ النمو الملحوظ في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، بما فيها الولايات المتحدة، أن الاعتماد على السياسات النقدية السهلة وزيادات أسعار الأصول لتحفيز الطلب يؤدي، في أفضل الأحوال، إلى نمو سرعان ما يتلاشى، بينما تحقق تخفيضات الضرائب لفائدة الشركات والأغنياء في توليد الاستثمار الإنتاجي.

جهة الاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5549/8033/5828, \*

.+41 79 502 43 11, [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org), <http://unctad.org/press>

من أجل الحصول على منشوراتنا الصحفية، يرجى التسجيل على الرابط:

[.https://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx](https://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx)

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو التجارة العالمية تباطؤاً حاداً هذا العام من جراء ضعف الطلب العالمي، وكذلك لزيادة الإجراءات الجمركية التي تتخذها إدارة الولايات المتحدة بشكل منفرد؛ وبالفعل لقد انخفض النمو التجاري بنسبة 2.8 في المائة العام الماضي، ومن المرجح أن يكون التراجع أقرب إلى ٢ في المائة هذا العام.

وفيد التقرير بأن الشاغل الأكبر يكمن في أن الاقتصاد العالمي، بعد مرور ١٠ سنوات على الأزمة، ما زال متسماً بمشاشة وأموله مفرطين. والحديث عن التلاعب والتحكم بأسعار صرف العملات مبالغ فيه، ولكن إذا تعلمنا من دروس التاريخ القريب لعلنا أن هناك خطر كامن يندر بمشاكل خطيرة في النظام النقدي؛ وأن الجهود المبذولة لمراجعة قواعد التجارة العالمية تعرقل التقدم التكنولوجي في بلدان الجنوب مما قد يكون له تأثير مثبط على التعاون الدولي.

وتظل التدابير النقدية غير التقليدية - أي أسعار الفائدة السلبية والتيسير الكمي (quantitative easing) - بالإضافة إلى جولات جديدة لتحرير التجارة هي السياسات المتبعة لمعالجة ضعف الاقتصاد العالمي، وذلك على الرغم من أداؤها الهزيل منذ بداية الأزمة.

ويدعو الأونكتاد إلى إعادة نظر جادة في "تسيير الأمور ووضع السياسات كما هي العادة". وينادي التقرير باتفاق بيئي عالمي جديد، يدعمه نهج جديد إزاء الترتيبات النقدية الدولية يرمي إلى تعزيز التجارة الإنتاجية وكبح جماح التمويل الشره والمفترس. ومن شأن هذا النهج أن يدفع الاستثمار العام لتجنب الانهيار البيئي ولتعزيز نمو تدفقه الزيادة في الأجور بدلاً من النمو الذي يدفعه التمويل الخاص.

وفي حين تتزايد المخاوف في البلدان المتقدمة النمو، من المتوقع أن يكون التباطؤ الاقتصادي أشد في كثير من المناطق النامية، لا سيما الجنوب الأفريقي وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وغربها.

وحتى قبل تصاعد التوترات التجارية، كانت معدلات النمو تنزلق في بقاع من العالم النامي بسبب تراجع تدفقات رؤوس الأموال - عقب إعلان المصارف المركزية الكبرى عن تشديد السياسات النقدية - وهي تدفقات أضحت في بعض الحالات سلبية بالفعل، مع انخفاض أسعار السلع الأساسية.

وفيد مدير شعبة الأونكتاد للعملة واستراتيجيات التنمية ريتشارد كوزول - رايت بأن "ما يقال عن التقارب بين مستثمرين دول الشمال ودول الجنوب حديث مبالغ فيه؛ فكما يوضح (الشكل 2) أصبح التباين في نصيب الفرد من الدخل في العديد من البلدان النامية هو الوضع العادي الجديد" (الشكل ٢).

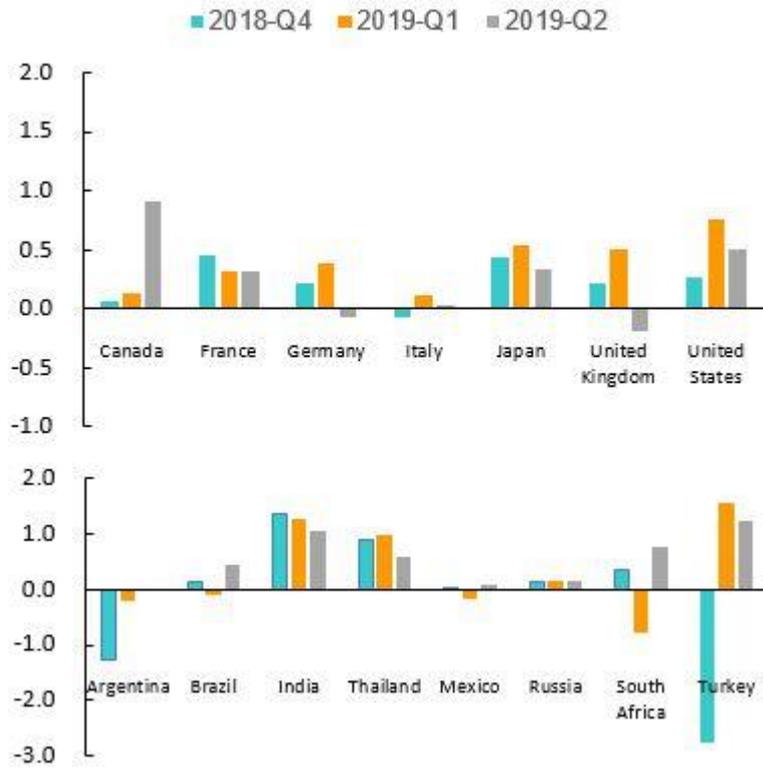
وتظهر أوجه الضعف هذه على شكل تراكم كبير للديون في العالم النامي، وفي الأغلب تكون ديون قصيرة الأجل ومقومة بالعملة الأجنبية، وتسجل أكبر الزيادات في القطاع الخاص.

ويخلص التقرير إلى أن مجموع ديون البلدان النامية بلغ في عام ٢٠١٧ أعلى مستوى سجله على الإطلاق، بنسبة ١٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٣). وخلافاً لما هو شائع، تتألف هذه الديون أساساً من ديون القطاع الخاص، التي ارتفعت من ٧٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٩ في المائة في عام ٢٠١٧، بينما لم تبلغ ديون القطاع العام سوى ٥١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧. ومن الملاحظ أن ارتفاع ديون القطاع الخاص منذ الأزمة المالية كان أكثر انتشاراً في البلدان مرتفعة الدخل، حيث وصلت نسبة الدين إلى ١٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ (الشكل ٣)، إلا أن هذا الاتجاه كان أيضاً ملحوظ في البلدان المنخفضة الدخل (الشكل ٣).

وتراجع الاقتصاد العالمي يمكن أن يدفع العديد من هذه الدول إلى حالة مديونية حرجة. ويشدد التقرير على دعوته المتكررة والتي تدعو إلى تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة في العقد المقبل.

## الشكل ١ نمو الناتج المحلي الإجمالي

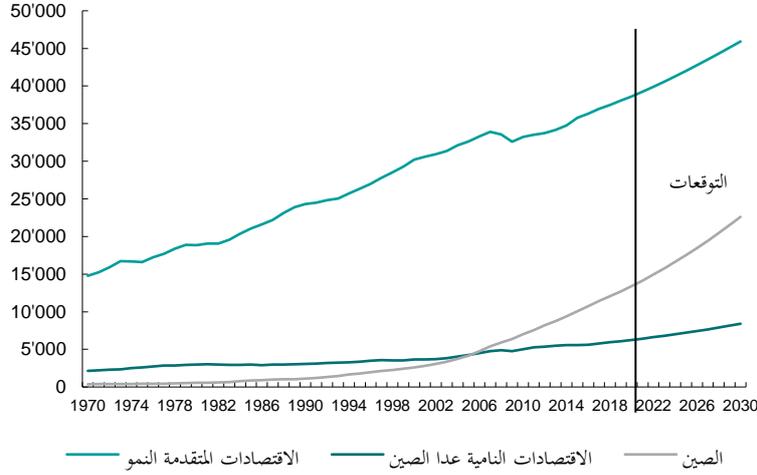
(بالأسعار الثابتة، النسب المئوية لمعدلات النمو، مقارنة بالربع ذاته من العام السابق)



المصدر: مصادر وطنية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة البيانات oecd.stat.

## الشكل ٢

نصيب الفرد من الدخل. التاريخي والمتوقع بناء على الأنماط الحالية. السعر الثابت لدولار الولايات المتحدة (٢٠٠٥) حسب تعادل القوة الشرائية



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد ونموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية (نموذج السياسات العامة).

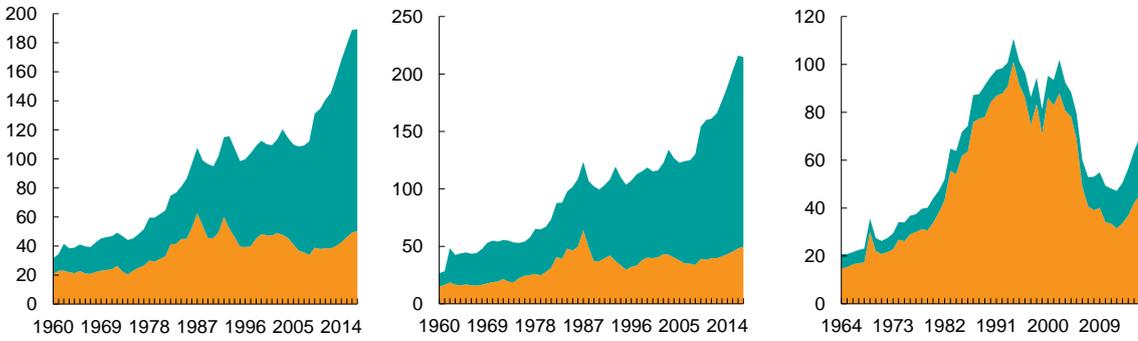
## الشكل ٣

## مجموع ديون البلدان النامية، 1960-2017

البلدان النامية

الاقتصادات النامية المرتفعة الدخل

البلدان النامية المنخفضة الدخل



ديون القطاع الخاص (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ■ ديون القطاع الخاص (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ■ ديون القطاع الخاص (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)  
 ديون القطاع العام (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ■ ديون القطاع العام (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ■ ديون القطاع العام (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالديون العالمية. والفئات هي فئات الدخل حسب تصنيف إحصاءات الأونكتاد UNCTADstat.

ANNEX TABLE 1 – World output growth, 1991-2019

(Annual per cent change)

Country or area	1991 – 2000 <sup>a</sup>	2001 – 2008 <sup>a</sup>	2009 – 2018 <sup>a</sup>	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019 <sup>b</sup>
<b>World</b>	<b>2.8</b>	<b>3.5</b>	<b>2.7</b>	<b>-1.7</b>	<b>4.3</b>	<b>3.2</b>	<b>2.5</b>	<b>2.6</b>	<b>2.8</b>	<b>2.8</b>	<b>2.5</b>	<b>3.1</b>	<b>3.0</b>	<b>2.3</b>
<b>Developed countries</b>	<b>2.6</b>	<b>2.2</b>	<b>1.6</b>	<b>-3.5</b>	<b>2.6</b>	<b>1.5</b>	<b>1.1</b>	<b>1.3</b>	<b>1.9</b>	<b>2.3</b>	<b>1.7</b>	<b>2.3</b>	<b>2.2</b>	<b>1.6</b>
of which:														
Japan	1.2	1.2	1.0	-5.4	4.2	-0.1	1.5	2.0	0.4	1.2	0.6	1.9	0.8	0.8
United States	3.6	2.6	2.0	-2.5	2.6	1.6	2.3	1.8	2.5	2.9	1.6	2.2	2.9	2.2
European Union (EU-28)	2.2	2.2	1.2	-4.3	2.1	1.8	-0.4	0.2	1.8	2.3	2.0	2.5	2.0	1.3
of which:														
Euro zone	2.1	1.9	0.9	-4.5	2.1	1.6	-0.9	-0.2	1.4	2.1	1.9	2.4	1.9	1.1
France	2.0	1.8	1.0	-2.9	2.0	2.2	0.3	0.6	1.0	1.1	1.2	2.3	1.6	1.1
Germany	1.7	1.3	1.6	-5.6	4.1	3.7	0.5	0.5	2.2	1.7	2.2	2.2	1.4	0.6
Italy	1.6	1.0	-0.2	-5.5	1.7	0.6	-2.8	-1.7	0.1	0.9	1.1	1.6	0.9	0.0
United Kingdom	2.8	2.5	1.7	-4.2	1.7	1.6	1.4	2.0	2.9	2.3	1.8	1.8	1.4	0.9
EU Member States after 2004	1.9	5.0	2.4	-3.4	1.6	3.1	0.7	1.2	3.0	3.9	3.2	4.7	4.3	3.6
<b>Transition economies</b>	<b>-4.9</b>	<b>7.2</b>	<b>1.6</b>	<b>-6.6</b>	<b>4.5</b>	<b>4.6</b>	<b>3.5</b>	<b>2.4</b>	<b>0.9</b>	<b>-1.9</b>	<b>0.7</b>	<b>2.1</b>	<b>2.8</b>	<b>1.4</b>
of which:														
Russian Federation	-4.7	6.8	1.2	-7.8	4.5	4.3	3.7	1.8	0.7	-2.5	0.3	1.6	2.3	0.5
<b>Developing countries</b>	<b>4.8</b>	<b>6.3</b>	<b>4.8</b>	<b>2.7</b>	<b>7.8</b>	<b>6.2</b>	<b>5.0</b>	<b>5.0</b>	<b>4.5</b>	<b>4.0</b>	<b>4.0</b>	<b>4.4</b>	<b>4.2</b>	<b>3.5</b>
Africa	2.6	5.8	3.1	3.4	5.4	1.4	6.0	2.2	3.5	2.7	1.6	2.6	2.8	2.8
North Africa, excl. the Sudan and South Sudan	2.9	5.0	1.6	3.6	4.3	-6.1	9.6	-3.4	0.3	2.5	2.8	3.2	3.7	3.6
Sub-Saharan Africa, excl. South Africa	2.7	7.0	4.5	5.3	7.0	5.1	5.4	5.2	5.6	3.2	1.4	2.7	3.0	3.3
South Africa	2.1	4.4	1.8	-1.5	3.0	3.3	2.2	2.5	1.8	1.2	0.4	1.4	0.8	0.3
Latin America and the Caribbean	3.1	3.8	1.7	-1.9	6.0	4.5	2.8	2.8	1.0	-0.4	-1.5	0.9	0.7	0.2
Caribbean	2.2	5.1	2.5	-0.9	3.0	2.3	2.1	2.8	2.8	4.1	1.8	2.1	3.1	2.5
Central America, excl. Mexico	4.4	4.5	4.0	-0.5	4.0	5.7	5.0	3.8	3.9	4.2	3.9	3.7	2.7	2.6
Mexico	3.2	2.2	2.6	-5.3	5.1	3.7	3.6	1.4	2.8	3.3	2.9	2.1	2.0	0.4
South America	3.1	4.3	1.2	-1.0	6.4	4.9	2.5	3.2	0.4	-1.8	-3.2	0.4	0.1	-0.1
of which:														
Brazil	2.8	3.7	1.1	-0.1	7.5	4.1	1.9	3.0	0.5	-3.6	-3.3	1.1	1.1	0.6
Asia	6.3	7.5	6.1	4.3	8.8	7.5	5.6	6.1	5.7	5.5	5.8	5.6	5.3	4.5
East Asia	8.8	9.1	6.8	7.0	10.0	8.3	6.6	6.7	6.5	5.9	5.9	6.2	5.9	5.4
of which:														
China	10.6	10.9	7.9	9.4	10.6	9.5	7.9	7.8	7.3	6.9	6.7	6.9	6.6	6.1
South Asia	4.8	6.7	5.8	4.1	8.9	5.4	2.9	4.8	6.0	6.0	8.8	6.3	6.0	4.4
of which:														
India	6.0	7.6	7.0	5.0	11.0	6.2	4.8	6.1	7.0	7.5	8.7	6.9	7.4	6.0
South-East Asia	4.9	5.6	5.1	2.0	7.8	4.9	6.0	5.0	4.5	4.6	4.7	5.2	5.0	4.5
West Asia	4.1	5.7	4.4	-1.9	5.8	9.1	4.6	6.0	3.4	4.3	3.0	2.8	2.3	0.7
Oceania	2.7	2.8	3.1	1.8	5.8	1.7	2.4	2.6	6.6	4.7	1.1	0.9	1.4	2.8

**Source:** UNCTAD secretariat calculations, based on United Nations, Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), *National Accounts Main Aggregates* database and *World Economic Situation and Prospects: Update as of mid-2019*; ECLAC, 2019; OECD.Stat, available at: <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=EO> (accessed 29 May 2019); IMF, 2019; Economist Intelligence Unit, *EIU CountryData* database; J.P.Morgan, *Global Data Watch*; and national sources.

**Note:** Calculations for country aggregates are based on GDP at constant 2010 dollars.

**a** Average.

**b** Forecasts.